

٤٤٧ شخصاً توفوا و٣٢٧ شخصاً نجوا من تحت الأنقاض و١٢ طفلاً فقدوا ذويهم و٧ وفيات مجهولة الهوية حتى الآن

محافظ حلب لـ«الوطن»: ١١ ألف أسرة تضررت في المحافظة تضم ٤٨٤٣١ مواطناً من مختلف الأعمار

٢٣٩٢١ بناء تم الكشف عليها ٥٣٠١ بحاجة لتدعيم و٨٧٧ بناء يجب هدمها لخطورتها و١٧ ألف بناء سليم تماماً



محمود الصالح

كشف محافظ حلب رئيس لجنة الإغاثة الفرعية حسين دياب أن عدد الأسر المتضررة في محافظة حلب والتي تم تأمين الإقامة لهم في مراكز الإيواء بلغ حتى أمس الأول ١٠٩٦٨ أسرة، وهذه الأسر تضم ٤٨٤٣١ شخصاً من الرجال والنساء والأطفال.

وبين المحافظ في تصريح لـ«الوطن» أن غرفة الإغاثة الفرعية في حالة انعقاد واستقرار دائم على مدار الساعة لمتابعة نتائج الزلزال الذي تعرضت له البلاد والاستجابة لمتطلبات المعالجة، سواء كان على صعيد احتياجات الأفراد الذين تضرروا في الزلزال أو على صعيد الأبنية ومرافقها وضعتها وإزالة الأبنية الآيلة للسقوط من اللجان الفنية المكلفة هذه العملية.

٩٢١ أسرة تم تأمين المأوى لهم بدفع بدل إيجار و١٣٤ أسرة استضيفت من ذويها

بعد عمليات الإسعاف، وهناك ١٠٥٧ مصاباً إصاباتهم مختلفة الشدة، وجميعهم تلقوا المتابعة الصحية اللازمة، من خلال المؤسسات الصحية العامة والخاصة، وبدعم من الدول الشقيقة والصديقة.

وأشار المحافظ إلى أن هناك ٣٢٧ شخصاً نجوا من تحت الأنقاض في المحافظة نتيجة العمليات التي قامت بها الفرق الوطنية والشقيقة والصديقة وهم بحالة صحية جيدة، وأشار دياب إلى وجود ١٢ طفلاً وطفلة فقدوا ذويهم، وتقوم المؤسسات الاجتماعية الوطنية بتقديم كل الرعاية المطلوبة لهم، إضافة إلى وجود ٧ أشخاص متوفين لم يتم التعرف عليهم، وقامت الطبابة الشرعية باتخاذ الإجراءات القانونية المطلوبة بالنسبة لهم.

وعن عدد الأبنية التي قامت اللجان الفنية في محافظة حلب بالكشف عليها وتحديد حالتها الفنية ذكر دياب أن هناك ٢٣٩٢١ بناء قامت اللجان الهندسية بإجراء الكشف الفني عليها وقدمت التقارير التي تحدد بدقة وضعها الفني والمقترح المناسب لكل بناء تم الكشف عليه، وتبين نتيجة هذه التقارير أن هناك ١٠٩٦٨ مبنى من بين الأبنية التي تم الكشف عليها حتى الآن أن هناك ١٧٧٤٣ بناء سليماً ولا تحتاج إلى إجراء فني، ولا تشكل أي خطر على حياة المواطنين فيها، وهناك ٥٣٠١ بناء بحاجة إلى التدعيم لتعود قابلة للسكن فيها، وعمليات التدعيم لن تكون إلا بإشراف الخبرات الهندسية في محافظة حلب، وفي الوقت ذاته أكدت التقارير الفنية التي قامت بها اللجان الهندسية أن هناك ٨٧٧ بناء يجب هدمها لأنها غير قابلة لأي طريق من المعالجة الفنية، ولن يسمح بالدخول إليها، وستنفيذ إجراءات الهدم وفق الشروط القانونية، أما الأبنية التي تهدمت بفعل الزلزال فقد تم تحديد عددها وهي ٤١٣ بناء في مختلف المناطق في محافظة حلب.

وعن الأسر التي غادرت منازلها خوفاً من تهدمها بين المحافظ أن هناك ٣٠٦٨ أسرة غادرت منازلها بسبب الخشية من تهدمها وهذه الأسر تبين فعلاً أنها بحاجة إلى تدعيم، وفي الوقت نفسه هناك ٨٦٣ أسرة غادرت مساكنها لأن هذه المساكن تقرر هدمها لأنها غير قابلة للمعالجة أو التدعيم.

من خلال لجنة الإغاثة الفرعية، من خلال تقديم بدل إيجار لهذه الأسر، وما زالت عمليات تأمين بدل الإيجار للأسر الأخرى مستمرة في المحافظة.

وختتم محافظ حلب بالقول: إن جميع الجهات المعنية في حلب وبدعم كبير من الحكومة وعلى رأسها سيد الوطن الرئيس بشار الأسد قدم كل الدعم لأبناء المحافظة للتخفيف من الآثار التي تسبب فيها الزلزال عليهم، كما تستمر حلب في تلقي الدعم والإغاثة من مختلف الدول العربية الشقيقة والأجنبية الشقيقة، والتي من شأنها تعويض جزء من آثار الحصار الذي يتعرض له البلاد منذ سنوات، والذي تسبب في مضاعفة أضرار كارثة الزلزال.

المساعدات توزع للمتضررين داخل مراكز الإيواء وخارجها

محافظ حماة: همنا الأكبر تأمين مساكن بديلة للعائلات المنهارة مساكنها

المناطق، ومن الطبيعي أن تكون هناك فترات ولكن لا ينبغي التعميم وإطلاق الاتهامات جزافاً.

وأوضح أن هناك من أراد ويريد إيصال رسالة للجهات والدول التي تقدمها، بأن هناك فساداً في توزيع المساعدات لمتنوع عن إرسالها، وذلك في سياق زيادة الضغوطات على الحكومة السورية، والحصار على الشعب السوري.

ولفت المحافظ إلى أن الخلل إن حدث في بعض المراكز أو المناطق يعالج بسرعة فصولاً وهناك جهات عديدة تراقب وتعالج.

وأما حول ما يثار عن المساعدات الكبيرة وأين ذهبت، أكد زنبوع أنه ورد للمحافظة نحو ٤٠٨ طناً من المساعدات الإغاثية من إحدى الجهات الصديقة، ٣٥٠ طناً منها البسة فقط، فطلبنا من اللجان المعنية فرزها وتوزيعها وتوزيعها كلها مع المواد الغذائية وغير الغذائية على المقيمين بالمراكز والمتضررين خارجها والأسر المستضيفة، وهي توزع تبعاً.

وقال: لن نبقى شيئاً في المستودعات وكله سيوزع للمواطنين، وإذا قصص أي شيء يؤمنه من طريق وزارة الإدارة المحلية والبيئة.



حماة- محمد أحمد خبازي

بيّن محافظ حماة محمود زنبوع أن الهم الأكبر اليوم للمحافظة في مرحلة التعافي من كارثة الزلزال تأمين مساكن بديلة للعائلات التي انهارت منازلها، والتي تم أخلاؤها لكونها آيلة للسقوط، وترميم المنازل التي تصدعت بشكل كبير.

وأوضح أمام مجلس المحافظة الذي بدأ أمس أعمال دورته العادية الثانية للعام الحالي، أن المحافظة تتواصل مع وزارة الإدارة المحلية والبيئة لهذا الهدف، وتعمل جامدة مع الحكومة لتحقيق هذه الغاية.

وذكر المحافظ أن نحو ٤٥٠ عائلة تقيم في مراكز الإيواء ١٨٨ مجموع نحو ١٩٢٧ شخصاً، وأن ٣ مطابخ رئيسية للمؤسسة العرين والأمانة السورية للتنمية وإحدى الجهات الصديقة تقدم لهم الطعام يومياً عدا العديد من المطابخ الأهلية بالمناطق والقرى.

فيما تعمل المنظمات الأهلية والجمعيات الخيرية على تقديم كل متطلبات الأسر المقيمة بالمراكز وخارجها، والأسر التي تستضيف مهجرين ومتضررين، بالحدود الممتدة.

ولفت زنبوع إلى أن لجان الكشف الهندسية

كشفت بتاريخ صباح أمس على نحو ٦٤ ألف مسكن وتبين أن منها ٤٥٠٣٥ مسكناً متضررة، ونحو ٤٩٠٠ آيلة للسقوط، وأكثر من ٤٣ ألف مسكن متضررة ولكنها آمنة.

وأشار المحافظ إلى أن حجم الضرر كان كبيراً في منطقة الغاب، لكونها قريبة من مركز الزلزال وترتبتها رخوة.

وفيما يتعلق بالمساعدات التي ترد للمحافظة، والخطط المطار حولها، بيّن

المحافظ أن غرفة العمليات بالأمانة العامة للمحافظة والتي تضم عدة جهات من منظمات وجمعيات، تتلقى الشكاوى وتعالج المشكلات، وهي التي تستلم المعونات وتشرف على توزيعها بالمراكز

صحة اللاذقية: حالات الجرب والقمل قليلة في مراكز الإيواء وجميعها تمت السيطرة عليها



خلال المرحلة الأولى في الـ ٤٨ ساعة الأولى كانت المرحلة حادة ومتعبة في المشافي، وبعدها جاء دور مراكز الإيواء بشكل لائق يحفظ خصوصية المواطن من جهة، ومن جهة أخرى تأمين احتياجاته بالاستحمام ودورات المياه بما يوفر القدرة اللازمة لتأمين الخدمة الطبية للمريض ومتابعته حتى يتعافى ويصل مرحلة الشفاء من الأمراض السارية وغيرها.

وأكدت رئيس دائرة برامج الصحة العامة أن الكوادر المختصة قامت بمجهود كبير وفق الإمكانيات المتاحة وتم تشكيل فرق طبية لمتابعة الأوضاع الصحية في المراكز كافة، لافتة إلى تعاون جمعيات عدة بإشراف مديرية الصحة ووضع كافة الإمكانيات لتأمين الاحتياجات الطبية سواء نقص أدوية أم غيرها والعمل على تأمينها وفق الإمكانيات، وبينت حلولاً من تم تشكيل فرق استجابة صحية وفرق للدعم النفسي لتقديم المساعدة اللازمة لعلاج الحالات النفسية الناجمة عن الخوف والهلع من الكارثة، إلى جانب العلاج الطبي للصيابين والمرضى بشكل عام.

بسبب نقص تمويل منظمة الغذاء العالمي

أبو عمار لـ«الوطن»: استبعاد ٢٥٠٠ أسرة من قائمة المساعدات

السويدياء - عبيد صيموعة

أثار قرار استبعاد آلاف العائلات في السويداء من المساعدات الإغاثية سخطاً كبيراً على ساحة المحافظة حيث أكد كثير من الأسر التي التقتها «الوطن» أنه وضمن الظروف المعيشية الصعبة جراء الغلاء الفاحش والوضع الاقتصادي المتردي كان قرار حرمانهم من المساعدات الإغاثية مجحفاً لحرمانهم من مواد غذائية هم الأجوح لها مع عجزهم عن شرائها من الأسواق لارتفاع أسعارها خاصة وأن معظمهم من دون عمل أو وجود رب أسرة عاجز عن العمل.

متسق لجنة الإغاثة والمنظمات في السويداء علاء أبو عمار أوضح لـ«الوطن» أن المساعدات الإغاثية معتمدة من برنامج منظمة الغذاء العالمي ونتيجة إعادة التقييم من القائمين على البرنامج تم شطب عدد من السبل الغذائية بعد اعتماد برنامج إغاثي جديد تحت مسمى برنامج الاحتياجات الأسرية الأمر الذي أدى إلى نقص في عدد السبل المقدمة ضمن تلك المساعدات وشطب أكثر من ٣٥٠٠ أسرة من قائمة المساعدات.

وأشار إلى أنه ضمن اللجنة الفرعية للإغاثة على ساحة المحافظة والذي يعتبر فرع الهلال الأحمر أحد أفرامها تم التوجه للعمل إلى إعادة تقييم جميع الأسر في محافظة السويداء من جديد والهدف من هذا التقييم الوصول إلى حقيقة واقع تلك العائلات بشكل دقيق وإيصال الدعم لمستحقه فعلياً على أن يتم الاجتماع بالقائمين على العمل ضمن برنامج منظمة الغذاء العالمي لتزويدها بنتيجة التقييم بهدف زيادة الدعم قدر الإمكان.

ولفت أبو عمار إلى وجود خطة من اللجنة الفرعية للإغاثة وهي خطة تنموية شاملة تتضمن تأمين سبل غذائية ودعمًا صحياً وإقامة مشاريع تنموية صغيرة بهدف تأمين دخل لكثير من الأسر ومحاولة تأمين أسس احتياجاتها المعيشية مع الحفاظ على كرامتها، حيث تم التواصل مع جميع الوحدات الإدارية في المحافظة بهدف تشكيل لجان ضمن كل قرية أو بلدة تتضمن الفعاليات الاجتماعية والخيرية ضمنها للحصول على المعلومات الدقيقة بما يمنع عمليات التقييم بدافع شخصي لأنه مع الأسف الشديد وجود الدافع الشخصي أدى إلى حصول كثير من الأسر سابقاً على مساعدات من دون وجه حق مع حرمان كثير من الأسر المستحقة فعلياً لتلك المساعدات.

وسيمت التواصل مع الجمعيات الخيرية على ساحة المحافظة التي أقيمت صدق تعاملها وقدمت الكثير على مدى سنوات لضمان تأمين السبل الغذائية لمستحقها في حال لم يتم زيادة المساعدات من منظمة الغذاء العالمي التي لجأت إلى اعتماد برنامج الاحتياجات الأسرية الجديد الذي تعود أسبابه إلى نقص الدعم الواصل للمنظمة وحال دون تغطية جميع الأسر حسب تصريحات القائمين على البرنامج.

لجنة الإدارة المشتركة لمشروع جريح الوطن تتابع استجابة الفرق في المحافظات المنكوبة



تفصيلياً حول حالة الجرحى المتضررين في المحافظات المنكوبة والأضرار التي لحقت بممتلكاتهم ومشروعاتهم، وآخر الإحصاءات الصادرة عن لجان الكشف الهندسي التي تعمل منذ اليوم الأول على تقييم حالة المنازل والأبنية التي يسكنها الجرحى وعائلاتهم، بهدف ضمان سلامتهم.

وأشار المشروع إلى أنه تم استعراض دور الشركاء في الاستجابة وأهمية التعاون والتشبيك مع كل الجهات الفاعلة لتوفير الاحتياجات الغذائية والإغاثية والطبية للجرحى، وآلية العمل المشترك والحظي مع الأمانة السورية للتنمية التي وهدت ونظمت الجهود الإغاثية بما يحقق الفائدة الجرحى والوطن المتضررين.

الوطن

عقد نائب وزير الدفاع رئيس لجنة الإدارة المشتركة لمشروع جريح الوطن العماد محمود الشوا أمس اجتماعاً مع الرئيس التنفيذي للأمانة السورية للتنمية وفريق مشروع جريح الوطن في حلب.

وأوضح مشروع جريح الوطن في منشور عبر صفحته على «فيسبوك» أن الاجتماع بهدف إلى متابعة خطة الاستجابة الإغاثية لجرحى الوطن المتضررين من زلزال ٦ شباط، وذلك في إطار الخطط الحكومية للإغاثة، مشيراً إلى أنه تم تقييم ما أنجز حتى الآن في هذا الملف مع الشركاء والجهات الفاعلة، سواء ضمن مراكز الإيواء أم خارجها.

وقدم فريق مشروع جريح الوطن عرضاً